

القواعد الفقهية والأصولية المتعلقة بكتاب الحج | لمعالى الشيخ

أ.د. سعد بن ناصر الشثري | الدرس (2)

سعد الشثري

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فهذا هو اللقاء الثاني من لقاءاتنا في دراسة كتاب الحج

00:00:23

من كتاب منار السبيل في شرح الدليل لابن ضويان رحمة الله -
نتدارس فيه ما اشار المؤلف اليه من القواعد الاصولية والفقهية في شرح هذا الكتاب ولعلنا نبتدأ بقراءة شيء من كتاب دليل الطالب
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين. نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين

00:00:48

اللهم اغفر لنا ولشيخنا والسامعين قال المؤلف رحمة الله تعالى باب محظورات الاحرام وهي سبعة اشياء احدها تعمد لبس المخيط
على على الرجل حتى الخفين الثاني تعمد تغطية الرأس من الرجل ولو بطين او استظلال - 00:01:20

بمحمل وتغطية الوجه من الانثى لكن تسدل على وجهها لحاجة الثالث قصد شم الطيب ومس ومس ما يعلق واستعماله في اكل
وشرب بحيث يظهر طعمه او ريحه فمن لبس او تطيب او غطى رأسه ناسيها او جاهلا او مكرها فلا شيء عليه - 00:01:41
ومتى زال عذرها وازالت في الحال والا فدا الرابع ازالة الشعر من البدن ولو من الانف وتقليم الاظافر الخامس قتل صيد البر الوحشى
المأكول والدلالة عليه والاعانة على قتله وافساد بيضه - 00:02:10

وقتل الجراد والقمل لا البراغيث بل يسن قتل كل مؤذ مطلقا السادس عقد النكاح ولا يصح السابع الوطء في الفرج ودواعيه وال المباشرة
دون الفرج والاستمناء وفي جميع المحظورات الفدية الا قتل القمل - 00:02:30

وعقد النكاح وفي البيض والجراد قيمته مكانة وفي الشعرة او الظهر اطعام مسكين وفي اثنين اطعام اثنين والظروف تبيح تبيح
للمحرم المحرمات ويفدي قول المؤلف باب محظورات الاحرام اي الامور التي - 00:02:52

يمعن منها الانسان بسبب دخوله في النسك وذكر انها اربعة سبعة اشياء وهذا من جهة الاجمال والا من جهة التفصيل تصل الى تسعه
احدها تعمد لبس المخيط على الرجل حتى الخفين - 00:03:14

قال هنا تعمد واراد به ان من لبس المخيط ناسيها فانه لا يعد قد ارتكب شيئا من المحظورات تدل الشارع على هذا بحديث ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل - 00:03:37

ما يلبس المحرم فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران ولا الخفين فهذا الحديث
ذكر نماذج مما يمنع المحرم من لبسه - 00:03:58

واخذ العلماء من هذا ان كل ما يماثلها فانه يأخذ حكمها سواء قيل بأنه في معناه لان من طرائق الحاق المسكوت بالمنطق ان يكون
في معناه يسمونه الالحاق بنفي الفارق - 00:04:22

فانه مثلا لا فارق بين القميص وبين الفنيلة التي تكون لاعلى البدن فتأخذ حكمه وتلاحظون ان المذكور في هذه في هذا الحديث على
انواع منها ما يكون للبدن وهو القميص - 00:04:49

ومنها ما يكون تغطية للرأس وهو العمامة ومنها ما يكون تغطية للبدن والرأس وهو البرنس ومنها ما يكون تغطية لاسفل البدن وهو
السراويل فكل ما كان مماثلا لهذه الانواع من انواع اللباس - 00:05:12

فانه يأخذ حكمها يقال لهذا الالحاق بنفي الفارق بحيث اننا درسنا هذه الامور وقارناها ببعض الالبس الجديدة فلم نجد بينها فارقا مؤثرا في الحكم فدل هذا على انها تأخذ حكمها - [00:05:37](#)

والالحاق بنفي الفارق اكثر العلماء يجعلونه من القياس وطائفة لا يجعلونه من القياس وانما يجعلونه من تطبيق النص والمعنى في التفريق ان هذا الالحاق لا يحتاج الى علة لا يحتاج الى ذكر - [00:06:05](#)

العلة فمن ثم من اشترط في القياس العلة قال هذا ليس بقياس وانما هو تطبيق للنص ويعتبرونه مثابة اه اعطاء الشيئين المتماثلين نفس الحكم وبمثابة الحق الافراد بالالفاظ العامة ومن قال بان القياس لا يشترط فيه - [00:06:31](#)

ذكر العلة قال بان هذا من القياس والجمهور لا يسمونه قياسا والشافعية يجعلونه من القياس وقوله ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران هذه من ما يتعلق الطيب او نحوه وقوله ولا الخفين الخف - [00:07:03](#)

لباس القدمين لباس للقدمين وهذا الحديث ظاهره العموم بحيث يشمل الرجال والنساء ولكن هناك سنة اقرارية فان النبي صلى الله عليه وسلم اقر النساء على لبس المخيط حال الاحرام ومن ثم - [00:07:29](#)

قيل بان هذا الحديث العام مخصوص بالسنة الاقرارية وقوله ولا الخفين اي ان المحرم لا يلبس الخفين لانه من انواع المخيط قال اذا اي يستثنى مما سبق حاله يجوز لبس الخفين فيها - [00:07:57](#)

قال الا ان لا يجد نعلين اذا لم يجد النعل يكون بسيور وتكون على القدم فاذا لم يجد النعلين جاز له لبس الخفين فاذا جاز لبس الخفين هل يلزم - [00:08:23](#)

قاطع الخفين او لا يلزم العلماء لهم قولان طائفة قالوا بانه يلزم ان يقطع الخف اسفل من الكعب وذلك لحديث ابن عمر قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق من المدينة - [00:08:43](#)

الى مكة وطائفة قالوا بان الخفين لا يقطعان اذا لم يجد الماء النعلين بل يلبسهما كاملا استدلوا على ذلك بما ورد في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال - [00:09:06](#)

بخطبة عرفات من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ولم يذكر القطع ايهما المتأخر؟ حديث ابن عباس الذي فيه لبس الخف بدون قطع فحينئذ عندنا طريقان عندنا حديثان متعارضان احدهما يشترط القطع والآخر لا يشترط - [00:09:29](#)

العلماء لهم مسلكان احدهما قال حديث ابن عمر متقدم فيكون منسوبا ويكون الحديث الذي فيه عدم ذكر القطع هو الناسخ لانه متأخر وطائفة قالوا حديث ابن عباس مطلق وحديث ابن عمر مقيد بذكر - [00:09:57](#)

قطع الخفين اسفل من الكعبين ايهما اولى ان يؤخذ بالنسيل او يؤخذ بي التقييد تقييد المطلق ولذا وجد تعارض بين دليلين فحين اذ حاول الجمع بينهما ومن طرائق الجمع التقييد - [00:10:23](#)

فاذا لم نستطع التقييد الم نستطيع الجمع انتقلنا الى النظر في التاريخ للعمل بالمتاخر وجعله ناسخا للمتقدم هنا ايهما اولى؟ القول بالتقيد او القول بالنسبة اولي القول بالتقيد اوفق لي - [00:10:50](#)

قواعد الجمع بين النصوص قال المؤلف لان هذا قيل هذا يعني حديث ابن عباس ناسخ لحديث ابن عمر السابق لان حديث ابن عباس بعرفات قاله الدارقطني حديث ابن عمر بالمدينة - [00:11:14](#)

لرواية احمد عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ذكره واجيب عن قولهم حديث ابن عمر فيه زيادة لفظ وزيادة الثقة مقبولة بان حديث ابن عباس وجابر فيها زيادة حكم - [00:11:39](#)

وهو جواز اللبس بلا قطع. وتقدم معنا ان الاوفق على طرائق الاصوليين تقديم الجمع ومنه التقييد على النسخ المحظور الثاني تعمد تغطية الرأس من الرجل ولو بطين ولو اشارة لوجود الخلاف - [00:11:59](#)

فاو استظلال بالمحمل عندنا ثلاثة ثلاث مسائل الاولى ان من محظورات الاحرام تعمد تغطية الرأس من الرجل دون المرأة ودليل هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس العمامه - [00:12:24](#)

لانها تغطية للرأس ونهى عن لبس البرانس لما تحتويه من تغطية الرأس هنا نظرنا الى المعنى والحقنا بقية ما يغطي به الرأس بالعمامة

واستدل بحديث اخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي - [00:12:44](#)

مات يوم عرفة وقصته ناقته ولا تخمروا رأسه. تخمرها يعني ايه تغطوا فنها عن تغطية الرأس قال ثم عللها بانه يبعث يوم القيمة ملبيا لان لان حرف ان هذا من حروف - [00:13:11](#)

التعليق وبالتالي نقول ما بعده علة فالعلة في كونه لا يغطي رأسه انه محرم ادل هذا على ان كل محرم لا يغطي رأسه واما المسألة الاخرى فهي مسألة الاستظلال بالمحمل - [00:13:35](#)

الفرق بين تغطية الرأس والاستظلال بالمحمل ليس بملائمة للرأس ومن ثم يفرق بينهما هل يلزم من هذا على المذهب انه يلزم المحرم ان يغطي رأسه ان يكشف رأسه للسماء مطلقا يقول لا - [00:14:01](#)

هم يفرقون بين ما ينتقل مع المحرم وبينما يكون ملائمة للارض يقلون بانه لا حرج على المحرم في ان يكون تحته كالبنيان بخلاف ما ليس بملائمة ما ليس بثابت في الارض - [00:14:30](#)

ومنه المحمل هل يجوز للمحرم ان يستظل بالمحمل وما في معناه اختلف العلماء في هذه المسألة ظاهر مذهب احمد ان المحرم لا يستظل بالمحمل ويستدل عليه بما ورد عن ابن عمر - [00:14:55](#)

رضي الله عنهم انه قال اظحي لمن احرمت له. اي ابرز للشمس هذا القول قول ماذا؟ صحابي قول الصحابي يشترط في حجته الا يخالفه صحابي اخر صحابي هنا قد خالفه صحابي اخر ومن ثم لا يصح الاستدلال به - [00:15:20](#)

وعنه اي في رواية اخرى عن الامام احمد له ذلك اي يجوز له يجوز للمحرم ان يستظل بالمحمل. وهو مذهب الجمهور ومنهم الائمة الثلاثة واستدل عليه بعده من الادلة. الدليل الاول قال اشبه الخيمة - [00:15:47](#)

الخيمة يجوز للمحرم ان يستظل بها لانها ثابتة على الارض بالاتفاق فنقيس المحمل على الخيمة فهذا استدلال قياسي ثم قال وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقبة من شعر - [00:16:11](#)

فضربت له بنمرة فنزل بها هذا خيمة محل اتفاق هذا دليل على اي شيء على الاصل اذا اين اركان القياس الاصل وشو الاصل خيمة الفرع المحمل الحكم جواز الاستظلال به - [00:16:32](#)

العلة انه مغط للرأس غير ملائق له قال المؤلف وقد ورد في الحديث ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم وظعوا له ثوبا على الشجرة يستظل به ولذا قال وان طرح على شجرة ثوبا يستظل به فلا بأس اجماعا - [00:16:58](#)

وله يعني على المذهب يعني يجوز له ان يتضليل بثوب على عود لقول ام الحسين حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت اسامة وبلال واحدهما اخذ بخطام - [00:17:33](#)

ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يسترها من الحر حتى رمى جمرة العقبة فهذا استدلال ايش بفعل النبي صلى الله عليه وسلم واقراره ويدل على هذا عدم ثبوت - [00:17:52](#)

النهي عن الاستظلال بالمحمل فلذا يترجح قول الجمهور في هذه المسألة ننتقل الى مسألة اخرى الا وهي مسألة تغطية الوجه جمهور اهل العلم والمشهور من مذهب الائمة الاربعة انه يجوز للمحرم ان يغطي وجهه - [00:18:16](#)

استدلوا على ذلك بعدد من الادلة الدليل الاول انه قد روي ذلك عن جماعة من الصحابة عثمان وزيد وابن الزبير ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فهذا اجماع سكتي باجماع السكت - [00:18:43](#)

من انواع الادلة قال وبه اي بالقول بالجواز قال الامام الشافعي وعنه لا يعني هناك رواية عن احمد لا يجوز للمحرم ان يغطي رأسه لان في بعض الفاظ حديث صاحب الراحلة - [00:19:06](#)

الذى مات في عرفة ولا تخمرها وجهه ولا رأسه كلمة وجهه انما رواها مسلم في صحيحه ولم يرويها الامام البخاري وحينئذ اختلف العلماء في هذا الحديث منهم من قال هو - [00:19:29](#)

حديث دال على منع المحرم من تغطية وجهه كما هي الرواية التي ذكرها المؤلفنا ومنهم من قال هذه الزيادة الشاذة فاكثر الرواية لم يذكروا هذه اللفظة ومن ثم اذا خالف الثقة من هو اوثق منه - [00:19:53](#)

فإن روايته تكون مردودة لشذوذها والموقف الثالث يقول هذا المぬ خاص بالميت لأن الميت لا يمكن اجتناب تغطية رأسه إلا باجتناب تغطية وجهه فيكون هذا الخبر خاصاً الميت انتقل إلى مسألة أخرى وهي تغسيل الرأس - [00:20:19](#)

فإنه يجوز تغسيل الرأس بالماء قد روي عن عمر وابنه علي وجابر وورد أنه صلى الله عليه وسلم اغتسل وهو محرم بذن طوى وحرك رأسه بيديه فا قبل بهما وادبر واغتسل عمر وقال لا يزيد الماء الشعرا - [00:20:50](#)

وجاء أيضاً في حديث عمر أنهم كانوا يأتونني إلى بعض الابار بالجحفة وهم محظيون فيقول عمر تعالى أباقيك أي ننظر من هو الذي أكثر بقاء بالماء إينا أطول نفساً في الماء - [00:21:18](#)

مسألة التسريح وقع فيها خلاف فمنعه المالكية وهو رواية عن أحمد لما فيه من الترفة والجمهور على جوازه بان الشرع انما منع من القي الشعرا وقصه التسريح ليس فيه شيء من ذلك - [00:21:41](#)

الشعر الساقط بالتسريح شعر منفصل لكنه لم يتبين انفصاله إلا بالتسريح يبقى مسألة ما لو حمل على رأسه طبقاً أو وضع يده على رأسه فهذا مباح لانه وعلل المؤلف اباحة هذه المسألة مع منع - [00:22:06](#)

تسريح الرأس بان وضع الطبق أو وضع اليدي على الرأس لا يماثل تسريح الرأس من جهة ان هذا الفعل لا يراد به ستر الرأس بخلاف الاول مما يتعلق بهذا مسألة - [00:22:34](#)

الاثني واحرامها مسألة الاثني واحرام الاثني فان الاثني يقرر الفقهاء ان احرامها في وجهها ويديها لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنتقب المرأة المحمرة ولا تلبس القفازين المنع هنا من النقاب والمنع من القفاز - [00:22:56](#)

ومعنى قولهم احرامها في وجهها ويديها انها لا تغطيهما بمحيط. وما فصل على مقدار الوجه واليدين اما لو غطتهما بسادل فان الصواب انه لا حرج على المرأة فيه ورد لان الشرع انما منع من النقاب - [00:23:27](#)

ولم يمنع من تسريح الوجه بسادل الغطاء على الوجه قال وهناك طائفة رأوا ان هذا الخبر يدل على منع المرأة المحمرة من تسريحه بل بعضهم حتى فيه اتفاقاً كما نقله المؤلف هنا عن صاحب الشرح - [00:23:54](#)

وفي هذا نظر بل قد ورد عن جماعة من الصحابة منهم ما ذكر عن اسماء وعن عائشة وجماعة من التابعين جواز التغطية بل هذا هو ظاهر النصوص فقال إلا ما روي عن اسماء أنها تغطي وجهها - [00:24:26](#)

فيحمل على السدل فلا يكون فيه اختلاف. فدل هذا على ان السدل لا حرج فيه على المحمرة. والمنع من لبس النقاب الذي يكون فيه النقاب امام العين يؤخذ من هذا الحديث - [00:24:48](#)

بواسطة مفهوم المخالفة ان المرأة يجوز لها ان تلبس القفازين وان تلبس النقاب في غير حال الاحرام ثم ذكر المؤلف حديث عائشة كان الركبان يمررون بنا ونحن محربات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا حاذونا سدلت - [00:25:08](#)

احدانا جلبابها على وجهها الجلباب لباس يغطي جميع بدن المرأة بما فيه رأسها ووجهها. ومن المأمورات الشرعية. قال تعالى يا ايها النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدئن علیهم ايش ؟ من - [00:25:34](#)

جلبابهن قالت فاذا جاوزونا كشفناه قال المؤلف ولا يضر لمس المسلط وجهها. بعض الفقهاء يقول بان المرأة اذا سدلت على وجهها تجافيه عن وجهها واثر هذا عن بعض الشافعية ونقله المؤلف عن القاضي لكن هذه المجافاة ليس لها دليل - [00:26:00](#)

ليس لها دليل والشرع انما نهى عن النقاب ما تغطية الوجه بالسادل فليس في الخبر الثالث قصد شم الطيب فالمحرم يجتنب استعمال الطيب بعد احرامه. ومنه قصد شم الطيب استدل عليه بحديث ولا تمسوه طيبا - [00:26:29](#)

طيب هنا نكهة ولا معرفة طيب نكهة في سياق النهي فيكون عاماً فيشمل القليل والكثير وبالتالي لو جاءنا انسان معه الصابون فيه رواحة عطرية نقول لا يجوز لماذا؟ لان الشرع - [00:27:00](#)

منع من استعمال اي طيب من استعمال اي طيب يدل هذا على شموله لكل ما فيه طيب ولو كان قليلاً قال في الشرح اجمعوا على انه يعني المحرم يمنع من الطيب - [00:27:24](#)

قال ولا يجوز له لبس ثوب مطيب اذا عندنا تطبيب البدن قبل الاحرام بما يبقى في الاحرام هذا جائز واما تطبيب لباس الاحرام قبل

الاحرام نقول هذا ما يصح واذا - 00:27:44

طيب لباس الاحرام لم يجوز لبسه في حال الاحرام قال ولا يجوز له لبس ثوب مطيب لا نعلم فيه خلافا قد ورد في حديث يعلى بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم اثر امره بغسل اثر الخلوق - 00:28:05

ويدل عليه حديث ولا يلبس ثوبا مسه ورس ولا زعفران في هذا دلالة على ان المحرم لا يستعمل الزعفران ولو كان قليلا اذا كان هناك بعض ما يشرب لا يحل للمحرم ان يضع فيه زعفران لأن زعفران هنا - 00:28:30

نكرة في سياق النفي ولا يلبس ثوبا مسه وقوله ومس ما يعلق يعني اذا كان هناك اشياء عندما يمسها بيده تعلق بيده او بيده فحين اذا لا يجوز له ان يمسه لأن هذا تطبيب لبيده - 00:28:53

ومثله استعمال الطيب في الالكل والشرب بحيث يظهر طعمه او ريحه وهذا قول الجمهور خلافا للامام مالك ويدل على هذا حديث ولا تمسوه بطبيب اما بالنسبة لشم الفواكه فهذا لا يماثل - 00:29:20

شم الطيب ولا مس الطيب فلا يدخل بالنهي وهكذا نبات الصحراء كالشيخ والقيصوم والخزامي وهكذا ما ينبعه الادمي لغير قصد الطيب مثل القرنفل او بعض انواع العنبر قد يكون فيها - 00:29:50

طعم وبعض والليمون قد يتطبيق به او قد يستطبيق بعض الناس رائحته فمس والشم هذه الامور لا يعد محظورا لماذا؟ لانه لا يدخل في اسم الطيب اذا من اين اخذنا جواز هذه الاشياء ومنع الاولى من اسم الطيب - 00:30:13

والقاعدة ان الاسماء الواردة في النصوص الشرعية الذي التي ليس للشرع فيها اصطلاح خاص نرجع فيها الى لغة العرب والعرب لا يسمون استعمال هذه الامور لا يسمون هذه الامور طيبة لا يسمون الفاكهة طيبا - 00:30:44

ثم ذكر المؤلف ما يتعلق بفدية هذه الامور فقال فمن لبس يعني المخيط او تطبيق او غطى رأسه ناسيا او جاهلا او مكرها فلا شيء عليه يعني لا يجب عليه فدية - 00:31:10

استدل المؤلف بحديث عفي لامتي عن الخطأ والنسيان هذا اللفظ عفي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم والوارد في الخبر ان الله تجاوز لي عن امتى الخطأ والنسيان - 00:31:32

ولفظ التجاوز انما هي في الاثم خاصة واما الفدية فانها لا تدخل في مسألة التجاوز من اين اخذنا ان مسألة النسيان لا فدية فيها اخذناه من حديث يعلى ابن امية - 00:31:51

فان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وعليه جبة وقد تضمخ بطيب فقال يا رسول الله اني احرمت بعمره فقال النبي صلى الله عليه وسلم يخلع عنك الجبة - 00:32:13

اغسل اثر الخلوق واصنع في حبك يعني من اجتناب المحظورات فدل هذا على ان استعمال الطيب ناسيا ولبس المخيط وتغطية الرأس اذا كان على جهة النسيان - 00:32:33

او الجهل او الاكره فلا فدية فيها قال ومتى زال عذرها من النسيان والجهل والاكره فانه يزيل هذه الامور في الحال اما اذا اباقها بعد علمه وتذكره فحينئذ يكون قائد - 00:32:58

فعل محظورا فوجب عليه الفدية من اين اوجبنا الفدية في هذه الامور او جبناها بالقياس على محظور اخذ الشعر في قوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم فمن كان منكم مريضا او به ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله - 00:33:23

فمن كان منكم مريضا او به يدا من رأسه فدية من صيام او صدقة او نسك الرابع ازالة الشعر هنا المؤلف جمع بين ازالة الشعر وتقليم الاظافر الجمهور يفرقون بينهما - 00:33:48

ازالة الشعر وتقليم الاظافر ما سبق في كون ازالة الشعر والاظافر لا يمكن اعادتها مرة اخرى بخلاف تغطية الرأس ولبس المخيط واستعمال الطيب ولذلك ذهب الجمهور الى ان من ازال الشعر او قلم الاظافر ناسيا وجبت عليه فدية الاذى - 00:34:10

بماذا قالوا لانه لا يمكن اعادة الحال على ما سبق هذا فيه اتلاف وقالوا بأنه قد ورد في حديث كعب ابن عجرة انه اصيب في رأسه بالقمل حتى اجاز له النبي صلى الله عليه وسلم - 00:34:39

حلق شعره فهو معدور في حلق الشعر ومع ذلك اوجب عليه الفدية بالتالي حديث الناسى المخطى يوую في لامتي عن الخطأ

والنسيان وصواب الرواية فيه تجاوز وذاك في الاتم واما وجوب - 00:35:01

الفدية والجزاء فهذا امر اخر. ولذلك من قتل غيره خطأ وجبت عليه الفدية وسينة الكلام في قتل الصيد ازالة الشعر النص انما ورد

في شعر الرأس. الاية والحديث لكن بقية شعر البدن تماثله - 00:35:28

شعر الوجه او شعر الصدر او نحوه من انواع الشعور هل هذا من باب الالحاق بنفي الفارق نقول هذا من باب

القياس عند الجمهور ليس قالوا فيه علة - 00:35:55

وانه شعر يترفه بازالتة فوجبت الفدية عند ازالتة. ولذلك احتاجوا الى ذكر العلة الامر الاخر من محظورات الاحرام تقليل الاظافر سواء

اظافر اليد او اظافر الرجل وتقليل الاظافر لم يرد فيه دليل - 00:36:21

من الكتاب والسنة وانما فيه اجماع من الصحابة اجمع من الصحابة كانوا استندوا على قياسه على الاظافر لذلك وقع اجماع على ان

المحرم يمنع من تقليل الاظافر وذهب الجمهور الى اثبات الفدية فيه قياسا على حلق - 00:36:50

الشعر من باب القياس تحريم تقليل الاظافر ورد بالاجماع واثبات الفدية فيه وردت اىش بالقياس هنا مسألة وهي اذا اضطر الى ازالة

الظفر او ازالة الشعر فهل تجب عليه الفدية او لا - 00:37:22

ازطر الى ازالة الشعر او ازالة الظفر قل هذا على نوعين ان كانت الضرورة ناشئة من الشعر فحينئذ اذا ازاله فلا فدية فيه واذا كانت

الضرورة من غير الشعر فاذا ازاله وجبت - 00:37:53

الفدية. مثال ذلك لو جاءنا انسان تحرق شعره هو الان موطن الضرورة حلقه من اجل تحرك الشعر. حينئذ لا فدية ومثله لو جاء

بعض شعور عينه فعاد على العين ولا يمكن من ايذاء من ابعاده عن العين الا بازالتة - 00:38:15

فهنا الاضطرار ناشئ من الشعر وبالتالي لا فدية فيه بخلاف ما اذا كان الاضطرار ناشئا من غيره. كمن جرى عليه حادث واحتاجوا الى

حلقي شعر رأسه من اجل خيطة مكان الجرح - 00:38:41

وهما تجب عليه الفدية لان الاضطرار ليس ناشئا من الشعب ومثله ما لو تاج الى ازالة ظفره وكان الاضطرار ليس ناشئا من الظفر

المسألة المحظور السادس قد جعله المؤلف خامسا - 00:38:59

قتل الصيد قوله قتل معناه انه لا بد ان يكون قد ازهقت روحه وكونه صيدا فيه دليل على انه مما يؤكل ان ما لا يوكل لا يسمى صيدا

لو صدم بسيارته قطة - 00:39:23

او كلبا فما الجزاء عليه ولا اعجز عليه لماذا لانه ليس صيدا على الصحيح وصيد البحر مستثنى والممنوع من الصيد البر والقال

الوحشى اما الانسي فهذا جائز لأنهم لا زالوا يذبحون - 00:39:50

بهاهم ويدبحون الابل والغنم والحيوانات الانسية وقد وقع الاجماع على ذلك قال تعالى احل لكم صيد البر وطعامه متعة صيد البحر

وطعامه متعة لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما - 00:40:17

والاحرام على نوعين احرام النسك وكون الانسان في الحرم وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم كذلك مما يحرم

الدالة على الصيد فلو دل المحرم حالا على الصيد - 00:40:42

فصاد فحينئذ يكون اثما ويجب عليه الجزاء وهكذا الاعانة على قتل الصيد ما بمناولة الله الصيد للحال لماذا؟ لانه اعانة على المحرم

قد ورد في حديث ابي قتادة انه صاد صيدا وكان معه اصحابه - 00:41:03

فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل احد امره ان يحمل عليه او اشار اليه قالوا لا هذه تعود الى قاعدة متعلقة استخراج العلة وهي ان

سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء - 00:41:38

دليل على ان ذلك الوصف المسؤول عنه مؤثر في الحكم فلما سأله عن الحمل وعن الاشارة قلنا هذه مؤثرة في الحكم والا لما سأله

النبي صلى الله عليه وسلم عنها - 00:42:00

وقوله فكلوا ما بقي كلوا هنا امر لكنه ليس للوجوب وانما للاباحة لانه ورد بعد منع لانه ورد بعد حظر ومنع كذلك يمنع المحرم من

افساد البيض ورد عن عدد من الصحابة انهم اوجبوا - [00:42:19](#)

الجزاء في البيض وهذا محل اتفاق بين الصحابة اشار المؤلف الى خلاف بين ابن عباس وبين ابي هريرة قال في قال ابن عباس في بيض النعام قيمته وفي قال ابو هريرة في بيض النعام ثمنه - [00:42:44](#)

الاصل ان هناك اختلافا بين القيمة والثمن فالقيمة قيمة السلعة قيمة امثال السلعة في السوق بينما الثمن ما يبعت به تلك السلعة لكن البيض هنا تالف وبالتالي لا يمكن ان يتصور فيه ثمن فكان مراد - [00:43:10](#)

ابي هريرة بذلك القيمة لا الثمن وما يدخل في هذا قتل الجراد فان الجراد من الصيد قال لانه يرى يشاهد طيرانه في البر هذا استدلال على انه حيوان بري وليس بحيوان بحري - [00:43:35](#)

متى يكون الحيوان بحريا اذا كان لا يعيش الا في البحر اما من كان يعيش في البر والبحر فهذا ليس بحريا قال ويهلكه الماء هذا الدليل على ان الجراد ليس ببحري - [00:44:01](#)

انه اذا وضع في الماء هلك اذا وقع فيما هلك هذا دليل على انه ليس بحيوان بحري لانه قد ورد عن بعضهم انه قال الجراد من حيوانات البحر انهم يعتقدون انه يخرج من - [00:44:18](#)

الحوت وبالتالي جعلوه من حيوانات البحر والصواب انه من حيوانات البحر البر وحديث ابي هريرة مرفوعا انه من صيد البحر هذا وهم ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هو ابو داود - [00:44:38](#)

قال المؤلف عنه يعني هناك رواية اخرى ان الجراد من صيد البحر وبالتالي لا جزاء فيه قد اثر عن ابن عباس انه قال هو من صيد البحر وقال عروة ومن نثرة الحوت - [00:44:57](#)

والقاعدة انه اذا اختلف الصحابة لم يصح ان نستدل بقول بعضهم دون بعضهم الاخر وبالتالي نقول بالنظر في حقيقة الجراد هل هو حيوان بري او حيوان بحري حينئذ ننظر الى الخصائص - [00:45:16](#)

التي تكون فيه على ما سبق قال المؤلف والقمل يعني ان المحرم لا يجوز له ان يقتل القمر القمل وهذا هو المشهور من المذهب قالوا لانه يتعرف بازالته ولو واستدلوا ثانيا بانه لو كان يجوز قتل القمل - [00:45:40](#)

لقتل كعب بن عجرة القمل الذي في رأسه ولم يحتاج الى الحلق والجمهور انه يباح قتل القمل ولعل هذا القول ارجح وذلك لانه ليس بصيد ليس بصيد واما مسألة الترفة - [00:46:06](#)

فهي مسألة او وصف غير منضبط والاصف غير المنضبط لا يعلق الحكم بها قال المؤلف لا البراغيث فانه يجوز قتلها ومثله كل مؤذن فانه يستحب قتلها حتى في الحرم والاحرام - [00:46:28](#)

ولا جزاء فيه تدل عليه بحديث خمس فواسق يقتلن في الحل والحرام لما قال هنا فواسق دفع هذا على ان هذا الوصف معتبر فننظرنا الى خاصية هذه الحيوانات في كونها فواسق وجدناها مؤذنة - [00:46:52](#)

لذلك قلنا كل مؤذن فانه يجوز قتله لدخوله في اسم الفواسق ثم فسر الكلب العقوب بنقل عن مالك بانه ما عقر عقر الناس وعدا عليهم وبالتالي للحق بالخمسة الاسد والذئب والنمر - [00:47:13](#)

فهذه مؤذنة وليس صيدا وهكذا ايضا الحشرات المؤذنة والبعوض والذباب هذه الاشياء ليست صيدا وهي مؤذنة فجاز قتلها للمحرم وفي الحرم المحظور السادس عقد النكاح فلا يجوز للمحرم ان يعقد النكاح لنفسه بان يكون زوجا - [00:47:36](#)

ولا لغيره بان يكون ولها او وكيلا ولو قدر ان المحرم عقد النكاح فان النكاح لا يصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا يتزوج ولا ينكح - [00:48:07](#)

اي لا يكون ولها في بعض الروايات ولا يخطب قد ورد والاصل في النهي ان يدل على التحرير ويدل كذلك على الفساد وهذا هو قول الجمهور قد خالف ابن وخالف الامام ابو حنيفة - [00:48:30](#)

لما ورد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهم محرمان لكن هذا وهم من ابن عباس وقد تزوجها حالا كما ذكرت ذلك ميمونة هي صاحبة القصة فهي اعرف - [00:48:56](#)

وذكره ابو رافع وكان السفير بينهما فهو اعرف واما مسألة شراء الایمان للتسرى فهذا جائز المحظور الاخر من محظورات الاحرام
الوطء في الفرج لقول الله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج - [00:49:15](#)

ومما يدخل في اسم الرفت الجماع قد ورد عن جماعة من الصحابة انهم حكموا بفساد الاحرام على الجماع ولا يعلم عن غيرهم
مخالف اذا جامع قبل التحلل الاول الحنفية يقولون اذا وقف بعرفة فجامع - [00:49:38](#)

حينئذ يصح حجه ويجب عليه الفدية الجمهور قالوا من جامع قبل التحلل الاول فحينئذ يفسد حجه ذلك لان ما كان قبل الوقوف
يماثل ما كان في اثنائهولي ورود اثار عن الصحابة ولا مخالف لهم - [00:50:09](#)

كذلك من محظورات الاحرام دواعي النكاح ومقدماته فانها محرمة على المحرم اذا وطى قبل التحلل الاول حينئذ يتعلق به احكام
يجب عليه المضي في الحج ويفسد حجه وعليه ان يحج من قابل وتجنب عليه بدنه - [00:50:36](#)

افتوى الصحابة بذلك اما اذا جامع بعد التحلل الثاني فهذا جائز ولا حرج عليه واما اذا جامع بين التحلل الاول والتحلل الثاني فلا
يفسد الحج لكن ماذا يجب عليه قال بعض الصحابة عليه بدنه - [00:51:06](#)

وقال بعض الصحابة عليه شاة وقال بعض الصحابة عليه فدية اذى يخبر بين اطعام ستة مساكين او صيام ثلاثة ايام او ذبح شاة في
مكة لمساكينها هنا اختلاف بين الصحابة - [00:51:27](#)

فحينئذ نقول اقل الاقوال وقع عليه اتفاق بينهم في الجملة فنثبته وما زاد عليه نحتاج معه الى دليل وليس هناك دليل المذهب على
انه عليه بدنه. لكن الارجح ان عليه - [00:51:47](#)

فدية اذى اما بالنسبة لدواعي النكاح ومقدماته وال المباشرة دون الفرج والاستمناء فهذه من المحرمات والمحظورات والدليل على انها
من المحظورات فتوى الصحابة في هذه المسائل تكونها مقدمات له طيب اذا فعل هذه الامور - [00:52:06](#)

فما الحكم نقول يأثم عليه ان يتوب الى الله هل عليه فدية؟ نقول يختلف حاله ان انزل الله حكم وان لم ينزل فله حكم اذا لم ينزل لم
يفسد حجه بالاتفاق - [00:52:49](#)

والصواب انه لا يجب عليه شيء وانما عليه ان يتوب الى الله. بعضهم قال عليه فدية اذى وبعضهم قال عليه
بدنه لكن اقل الاقوال انه لا يجب عليه شيء - [00:53:10](#)

ولا يوجد دليل المسألة الثانية اذا انزل قبل فانزل فحينئذ ما حكمه عندنا شيئا هل يفسد حجه او لا الجمهور بانه لا يفسد وهذا مشهور
مذهب احمد قول الشافعي وابي حنيفة - [00:53:27](#)

ما دليلكم؟ قالوا لان افساد الحج يحتاج الى دليل ولا يوجد دليل يدل على فساد الحج بالانزال بعد المباشرة دواعي الجماع وقالوا
بانه لا يصح قياسه على الوطء لانه اعظم في المعنى منه - [00:53:50](#)

ويدل على هذا ان الوطء تثبت به احكام كثيرة من وجوب الجماع من وجوب الحد ومن ثبوت المهر كاملا الى غير ذلك من احكامه
والرواية الثانية عن احمد بانه يفسد الحج بالانزال - [00:54:15](#)

وهو قول الامام مالك واستدل بقياسه على الوطء بالفرج وتقديم معنا ان هذا القياس لا يصح لان الوطأ في الفرج اعظم في المعنى
وبالتالي لا يصح قياس الاقل في المعنى على - [00:54:37](#)

الاعلى قال المؤلف وفي جميع المحظورات الفدية من فعل شيء من المحظورات السابقة وجبت عليه الفدية فدية الاداء ما هي فدية
الاذى التخيير بين الصيام لثلاثة ايام في اي مكان او اطعام ستة مساكين - [00:55:00](#)

او ذبح شاة في مكة لمساكينها وهذا بي تقطية الراس بلبس المخيط وفي تقليم الاظافر وفي قص الشعر وفي استعمال الطيب وفي
لبس البرقع والنقاب للمرأة او لبس القفازات اما الصيد - [00:55:22](#)

الواجب فيه جزاء يماثل ما صاد من بهيمة الانعام واما عقد النكاح فانه يفسد به عقد ولا يجب في فيه فدية واما الوطء ففيه
بدنه على ما تقدم من التفصيل - [00:55:56](#)

وفي جميع المحظورات تجب الفدية الا قتل القمل انه لا فدية فيه ان في حديث كعب ابن عجرة عندما حلق شعره لابد انه سيقتل

بعض القمل الذي في رأسه ووجبت الفدية على - [00:56:17](#)

حلق الشعر وهي وهو محظوظ مغایر مسألة الصيد هناك رواية عن احمد بانه اذا قتل القمل اطعم شيئاً قال اسحاق تمرة فما فوقها لكن مثل هذا يحتاج الى دليل اما عقد النكاح فتقدم انه لا فداء فيه - [00:56:35](#)

وفي البيض والجراد قيمته مكانه. ننظر الى قيمته كم يبيع الناس هذا البيض وهذا الجراد فيتصدق في المكان حسب القيمة في المكان الذي اخذ فيه البيض او الجراد قال وفي الشعرا او الظفر اطعام مسكين - [00:57:01](#)

الشعرا الواحدة لو اخذ ثلاث شعراً ففيها فدية انى اذا اخذ واحدة قالوا فيه اطعام مسكين واحد واما اذا اطعم اذا اخذ شعراً فانه يجب فيه اطعام اثنين وبعض اهل العلم قال يجب في قبضة طعام بدون تسمية - [00:57:26](#)

للمساكين قالوا لانه لا يوجد تقدير من قبل الشرع بعضهم قال في الشعرا الواحدة اطعام مسكينين لانه اذا اخذ ثلاثة اخذ ثلاثة شعراً وجب فيها اطعام ستة مساكين فنجزئها قال المؤلف والضرورات تبيح للمحرم المحرمات - [00:57:53](#)

قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه يفدي تبيح يعني انه اذا استعمل المحظوظ بسبب الضرورة وجبت عليه الفدية قلنا هذا الكلام فيه تفصيل حتى في المذهب - [00:58:22](#)

شو التفصيل؟ ان كانت الضرورة ناشئة من ذات المحظوظ فان لم تجب الفدية وان كانت ناشئة من غيره وجبت الفدية قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او به يداً من رأسه هذه ضرورة - [00:58:46](#)

فاوجب فيها الفدية وهنا المرض والاذى امر خارج المراد بالاذى هنا القمل ول الحديث كعب ابن عجرة يبقى معنا مسألة ما هو ضابط الضرورة ما هو ضابط الضرورة العلماء لهم منهجان في ضابط الضرورة - [00:59:09](#)

طائفة يقولون بانه ما يلحق به خوف وفوات نفس او عضو او من نفس او من تابع خوف فوات نفس او عضو من ذاته او من تابع له القول الثاني يقول - [00:59:40](#)

بان المراد بالضرورة ما يلحق بفقدانها ظرراً ولا يقوم غيرها مقامها وتفسیر الظرورة بالتفسیر الثاني ارجح لانه الموافق للمعنى اللغوي للضرورة المأخوذ من الضرر ولانه المتفاوض مع تصرفات الشرع واحكامه في مسائل الضرورات - [01:00:08](#)

ولكن لابد ان يلاحظ ان استباحة المحظوظ سبب الضرورة لها شروط من هذه الشروط الا يمكن دفع الظرورة الا بفعل المحظوظ من هذه الشروط ان يكون المحظوظ اقل من الظرورة - [01:00:44](#)

من هذه الشروط الا يرتكب من المحظوظ الا بقدر ما تندفع به الضرورة من هذه الشروط الا يجد طريقاً اخر يمكن دفع الاضطرار به على ما هو مفصل عند اهل العلم - [01:01:11](#)

في مسائلي شروط قاعدة الضرورات يبيح المحظوظات نسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لخيري الدنيا والآخرة وان يجعلنا واياكم من الهداء المحتدين هذا والله اعلم صلى الله على نبينا محمد وعلى اله - [01:01:36](#)

صحبه اجمعين نعتذر لكم اليوم للتأخر في امر حادث لامر خارج عن الارادة لعلكم تعذرون جزاكم الله خير اللي عذرتوني - [01:02:03](#)